

تطلعات للحد من التهديدات الرئيسية في مجال الأمن السيبراني والمخاطر الضريبية

«كي بي إم جي»: تفاؤل الرؤساء التنفيذيين للبنوك بنمو القطاع رغم تأثيرات الجائحة

معايير الاستدامة الدولية (ISSB) بتجميع معايير الإفصاح عن الاستدامة IFRS* الاضطلاع بأدوار جديدة تساعد التوتر الاجتماعي على مدى العاملين الماضيين، وسط السباق نحو الرقمنة، إلى قيام المزيد من الرؤساء التنفيذيين بأدوار يمكن أن تؤديها مؤسساتهم من أجل تمكين المساهمين وتحقيق العائدات المجتمعية. ويمكن الاتفاق العام بين 73 % من الرؤساء التنفيذيين في أنهم يتحملون مسؤولية معالجة القضايا الاجتماعية وأنها ستزداد تدريجياً. ويخلص التقرير إلى أنه بالإضافة إلى التفاؤل السائد في قاعة مجلس الإدارة، يشعر الرؤساء التنفيذيون بأنهم أكثر ارتباطاً بهدف مؤسستهم أكثر من أي وقت مضى، وأن هدفهم هو الخروج أقوى مما كانوا عليه في السابق. ولا تزال المطالبة بإجراء تحول مستدام يشجع على النمو طويل الأجل، مما يترك للبنوك المستقبلية أسباباً كثيرة لمعالجة خفة الحركة والابتكار، ومواصلة التعاون مع أصحاب المصلحة لتحقيق المرونة والنمو.

مشكلات خصوصية البيانات. وفي الوقت الذي تطلعت فيه البنوك إلى تحسين قدراتها السحابية والإضافة إليها، أقر ما يقرب من نصف الرؤساء التنفيذيين (44 %) أنهم حريصون على استثمار رأس المال في التقنيات القائمة على السحابة الأمانة والمرونة. رابسة قصة الحوكمة البيئية والاجتماعية شهد حوالي 58 % من الرؤساء التنفيذيين للبنوك ارتفاعاً في الطلب المتعلق بالإبلاغ والشفافية فيما يخص برامج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. حيث صرح ما يقرب من نصف الرؤساء التنفيذيين للبنوك الذين شملهم الاستطلاع (44 %) بأن التعبير عن قصة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بهم كان أمراً صعباً على وجه الخصوص. فهم يشعرون أن عدم وجود اتفاق عالمي بشأن عمليات الإفصاح المسبقة مصحوباً بأعداد معايير وأطر إفصاح متعددة، لم يتسبب إلا في إضفاء درجة من الصعوبة في جمع البيانات والإبلاغ عنها. ولكن قد يتغير هذا عندما يقوم مجلس

أحدث وأكثر تحسناً، فمن الوشيك أن يفهموا أهمية الاستفادة من الفرص الرقمية ووجود خارطة طريق كافية للوصول إلى حالة المحرك الأول / المتابع السريع. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى 68 % من البنوك اهتماماً بالانضمام إلى اتحادات صناعية ملتزمة بالتنمية القائمة على الابتكار من أجل دفع التقدم في أهدافها التنظيمية. تقويم عوائق النمو قفز الأمن السيبراني من المركز الثالث في عام 2020 لتبرز مكانته باعتباره أكبر تهديد في عام 2021. وكانت النتيجة مدفوعة بالرقمنة السريعة المقترنة بالعمل عن بعد. وظلت المخاطر الضريبية في المرتبة الثانية على القائمة، حيث ارتفعت بنسبة 13 نقطة مئوية في عام 2021 مقارنة بعام 2020، بسبب زيادة تأثير الإصلاحات الضريبية الدولية والمحلية على الخدمات المالية. ومع ذلك، يدرك الرؤساء التنفيذيين التهديدات الرئيسية التي تواجه النمو ويعملون على تجنب التهديدات المتعلقة بالمخاطر السيبرانية، وتعطل الخدمة الناتج عن الأعطال الفنية ومخاطر السمعة الناشئة عن



■ يافيش غاندي

مهاراتهم، وتعزيز الثقافة التي تشرکہم وتعزيز العمل الحر.

الاستعداد للنمو والاعتقاد المتبادل بين الرؤساء التنفيذيين للبنوك هو أنهم بحاجة إلى الاعتماد على الاستراتيجيات غير العضوية، والتكيف باستمرار مع الاتجاهات المتغيرة للسوق. من أجل البقاء على مسار النمو. ونظراً لأن 67 % من الرؤساء التنفيذيين يتطلعون إلى الاستثمار في الحصول على تقنيات

للقطاع المصرفي ستكون إيجابية في خلال الثلاث سنوات.

مشاركة الموظفين في الاستقرار يدرك الرؤساء التنفيذيون أنه لكي تتحمل مؤسساتهم حالة عدم اليقين المتزايدة في مشهد الأعمال، فإن الاستقرار يعد أمراً بالغ الأهمية. فهم يدركون قيمة عرض الموظفين كمحرك رئيسي لآفاق نمو مؤسستهم، وبالتالي، فهم يؤكدون على الاستثمار في رفاهية الموظفين، ورفع

المالية والمدفوعات الرقمية، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. سيؤثر عدد من تغييرات تعليمات الجهات التنظيمية في منطقة الخليج على القطاع المصرفي الكويتي، ونتوقع أن تظل المخاطر التنظيمية والأمن السيبراني والضرائب أكبر ثلاث مخاطر للقطاع المصرفي بالكويت."

وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية: خارطة طريق الإصلاح الكويت حوالي 89 % من الرؤساء التنفيذيين للبنوك على أنه خلال السنوات الثلاث المقبلة، سيكون للهدف تأثيراً كبيراً على تخصيص رأس المال والشركات واستراتيجيات الاندماج والاستحواذ (MIA) حيث أنهم مدركون لحقيقة أنه من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل للعملاء والموظفين وأصحاب المصلحة، لا ينبغي عليهم إعادة تقييم هدفهم فحسب، بل يجب عليهم أيضاً دعمه في استراتيجيات أعمالهم. وفي الوقت الذي يكونون متأكدين فيه من نمو الاقتصاد العالمي، فإن 75 % من الرؤساء التنفيذيين للبنوك يشعرون أن توقعات النمو الاقتصادي

عضوية وتضمن الهدف في جوهر وجودهم من أجل التأكد من أنهم على طريق النمو. وخلال حديثه عن القطاع المصرفي في الكويت، صرح يافيش غاندي، الشريك ورئيس الخدمات المالية في كي بي إم جي الكويت، "بعد عامين من تباطؤ النمو في القطاع المصرفي، بسبب جائحة كوفيد-19 (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط، شهدت البنوك في الكويت نمواً متسارعاً. تشير التقارير المنشورة إلى تضاعف أرباح البنوك تقريباً حتى تاريخه مقارنة بعام 2021.

يتوافق هذا النمو مع النتائج المشار إليها في تقريرنا، حيث يبدي الرؤساء التنفيذيون للمصارف العالمية تفاؤلاً ويتوقعون نمواً في السنوات القادمة. كما يتوقع الرؤساء التنفيذيون أن الأسلوب المعتمد على الابتكار في القطاع المصرفي سوف يحافظ على هذا النمو. تعتبر قرارات بنك الكويت المركزي الأخيرة بدعوة بنوك رقمية جديدة إلى الكويت، إلى جانب المبادئ التوجيهية المعدلة الخاصة بالتكنولوجيا

غيّرت الآثار اللاحقة لوباء كوفيد-19 مشهد ومسرح الأعمال، ودفعت مزودي الخدمات المالية، من بين مزودي الخدمات الآخرين، إلى تغيير طريقة قيامهم بأعمالهم. وفي تقريرها السنوي حول توقعات الرئيس التنفيذي العالمي، حيث تم استطلاع آراء حوالي 135 من الرؤساء التنفيذيين للبنوك، اكتشفت شبكة كي بي إم جي وجود مزيداً من التفاؤل الذي يدعمه النهج القائم على الابتكار والالتزام الطبيعي بالأهداف المؤسسية. ومن خلال توقعات الرؤساء التنفيذيين، أوضح تقرير توقعات الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية العالمية أن مجلس الإدارة باتت واثقة من ذلك على الرغم من التغييرات التي أحدثها الوباء. وهناك اعتقاد متزايد بأن غرس الثقافة الصحيحة والقيمة ومشاركة الموظفين هو أمر بالغ الأهمية، إن لم يكن أكثر من ذلك، حيث يساهم في دفع الأداء المالي. ووفقاً للتقرير، يتطلع الرؤساء التنفيذيون للبنوك إلى الحد من التهديدات الرئيسية في مجال الأمن السيبراني والمخاطر الضريبية مع تبني استراتيجيات غير

للحصول على درجة الماجستير

«المركزي» يفتح باب التقدم لبرنامج ابتعاث الكويتيين



■ محمد الهاشل

تطوير القدرات والطاقات الوطنية العاملة في القطاع المصرفي، نظراً لأهمية هذا

الماجستير، وذلك إيماناً من بنك الكويت المركزي بأهمية الاستثمار في

التوالي برنامج البعثات الدراسية لإيفاد الكويتيين للحصول على درجة

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، الدكتور محمد يوسف الهاشل أن بنك الكويت المركزي مازال مستمراً في دعمه للمشاريع والمبادرات التي تهدف إلى بناء كادر وكفاءات وطنية عالية التأهيل، قادرة على المساهمة في بناء المنظومة المؤسسية بدولة الكويت ودعم المسيرة التنموية فيها.

وضمن إطار مبادرة كفاءة التي أطلقها بنك الكويت المركزي لتحقيق هذا التوجه الاستراتيجي، وذلك بالتعاون مع البنك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية، ينطلق للسنة الثامنة على

«الخطوط الكويتية» تقرر التحليق

إلى «كوالالمبور» الماليزية



■ رزوقي و داتو يوتسلا زيم و الحساوي و العوضي

العملاء الكرام بالتمتع بالخدمات المقدمة من قبل الخطوط الجوية الكويتية سواء كان على متن أسطولها أو أثناء الانتقاء من إجراءات السفر .

وفي السياق ذاته، استقبل الرئيس التنفيذي المهندس/ معن رزوقي، سعادة سفير ماليزيا لدى دولة الكويت داتو محمد علي سلامات وذلك بحضور السكرتير الأول للسفارة الماليزية السيد أحمد راضي محمد زيم وشروق العوضي مدير دائرة شبكة الخطوط التشغيلية ووائل الحساوي مدير دائرة الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة، حيث بحث الطرفان سبل تعزيز التعاون المشترك والعلاقات الثنائية بين البلدين والسعي نحو تطويرها في كافة المجالات التي تخص قطاع الطيران.

وذكر رزوقي في هذا الصدد قائلاً: "تشرفنا بزيارة السفير داتو محمد علي سلامات إلى مبنى الخطوط الجوية الكويتية، حيث أطلع سعادته على تاريخ الطائر الأزرق العريق والملي بالانجازات وأهم المحطات والأحداث، كما تطرقنا مع سعادته إلى عمق العلاقات بين دولة الكويت ودولة ماليزيا الصديقة وتقارب وجهات النظر فيما بينهما في كل ما يعود بالمصلحة العامة على الطرفان وبحقق الأهداف المرجوة في توطيد أواصر الصلة بين البلدين وتعزيزها".

من جانبه، أثنى السفير داتو محمد علي سلامات على هذه الخطوة الهامة التي قامت بها الخطوط الجوية الكويتية في إطلاق وجهة كوالالمبور وإدراجها ضمن رحلاتها المجدولة الأمر الذي يسهل على العملاء للسفر إلى ماليزيا ويمنحهم فرصة جيدة للتعرف على تاريخها العريق وثقافتها المتعددة بالإضافة إلى الاستمتاع بقضاء عطلات تشمل العديد من البرامج الترفيهية، مؤكداً على أن السفارة الماليزية ستقدم كل الدعم وبشكل كامل للمسادة العملاء وتسهيل إنهاء الإجراءات في أسرع وقت عاملة كل ما في وسعها لتذليل جميع العقبات.

وأشار داتو إلى أن إطلاق وجهة كوالالمبور تعد جزءاً هاماً ضمن التعاون المشترك بين دولة الكويت وماليزيا كما يساهم بشكل كبير في توطيد أواصر الصلة والعلاقات بين البلدين الأمر الذي يعزز فتح آفاق أخرى في عدة مجالات أخرى.

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تشغيل رحلاتها التجارية المجدولة إلى مدينة كوالالمبور في دولة ماليزيا مروراً بمدينة "باتوك" في جمهورية تايوان اعتباراً من 2 يونيو 2022 بواقع ثلاث رحلات بالأسبوع أيام السبت والاثنين والخميس.

وفي هذا الشأن، قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية المهندس/ معن رزوقي: "يسر الخطوط الجوية الكويتية أن تعلن لعملائها الكرام عن تشغيل رحلاتها إلى مدينة كوالالمبور عاصمة ماليزيا، والتي تعد أحد أهم وجهات الخطوط الجوية الكويتية الجديدة، حيث جاء اختيارها بعد دراسات دقيقة وشاملة لما تحتويه هذه الوجهة من معالم سياحية وتاريخية غنية بالثقافات المتنوعة، علاوة على ذلك تميزها كوجهة مناسبة لقضاء العطلات على مدار السنة لأنها تعتبر المركز الثقافي والمالي والاقتصادي في ماليزيا.

وأضاف رزوقي: "يأتي إطلاق وجهة كوالالمبور ضمن إستراتيجية الشركة في اتساع شبكة خطوطها من وجهات ومحطات متنوعة لتغطية معظم بلدان العالم وصلاً إلى ما بعد التميز وتلبية لمتطلبات سوق الطيران المحلي والإقليمي والعالمي وخاصة التي تخدم موسم الصيف والذي نتوقع بأن يشهد انتعاش وإقبال كبير من قبل المسافرين الأمر الذي سيجرّد عجلة السياحة والسفر حول العالم بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص لما يعود بالفائدة على قطاع السياحة والضيافة. كما أن الخطوط الجوية الكويتية تسعى بشكل دؤوب دائماً لتقديم خيارات متنوعة وجديدة تلبي من رغبات وطموحات عملائها الكرام في السفر عن طريق توفير العروض الترويجية والعروض الخاصة لتلك الوجهات التي تشهد إقبالاً كبيراً في موسم العطلات للاستحواذ على حصص تشغيلية عالية في السوق العالمي".

وأعرب رزوقي: "إن إطلاق وجهة كوالالمبور الذي جاء تلبية لمتطلبات العملاء المهتمين لفتح المجال أكثر وزيادة الأعمال التجارية والسياحية والنشاط الاقتصادي بين البلدين كما يساهم في تسهيل حركة نقل المسافرين لإداء مناسك العمرة والحج من العملاء في منطقة جنوب شرق آسيا، مؤكداً على أن فتح هذه الوجهة سيتيح الفرص أمام

البدر رسمياً لفريق الإدارة العليا لـ KIB ، وهو القرار الذي جاء تفعيلاً لأحد أهم أركان استراتيجية البنك المتكاملة، والمتعلقة بالاستثمار في كوادره الوطنية ذات الكفاءات العالية والخبرات المتميزة وتمكينها لتشغل العديد من المناصب القيادية فيه، مما يساهم في تعزيز مكانة البنك ومميزه ككيان وطني ومؤسسة محلية رائدة ضمن القطاع المالي والمصرفي في الكويت.

كما تجدر الإشارة إلى حصول البدر على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، كما صاحبها عدة شهادات مهنية في قطاع الأعمال من جامعات عالمية مرموقة، منها جامعة كاليفورنيا - بيركلي، وهارفارد



■ فهد البدر

عبر تعيين خبراته الواسعة في المجال، شاغلاً قبل انضمامه لـ KIB مناصب إدارية وتنفيذية متعددة لدى العديد من البنوك المحلية، كذلك لما حققه من إنجازات كمدير عام بالتكليف ساهمت في رفع الكفاءة العامة للأعمال المرتبطة بها بشكل عام.

نظراً لما أثبتته من جدارة في تولي المهام القيادية وبهذه المناسبة،

يقرر البنك بانضمامه التزامه بتبني المواهب الوطنية المتميزة في القطاع المصرفي، وحرصه على رعايتها وتطوير قدراتها في مجالاتها المتخصصة لصعود بمسيرتها المهنية إلى مناصب عليا. حيث جاء قرار ترقية البدر لمنصب مدير عام نظراً لما أثبتته من جدارة في تولي المهام القيادية لإدارة العمليات وما قدمه من إضافة لها

الإدارة التنفيذية في KIB خلال العام 2019 كمساعد مدير عام للعمليات، جاملاً معه سجلاً حافلاً من الخبرة التي تمتد لأكثر من 18 عاماً في العديد من الوظائف والمجالات ذات الصلة، علماً بأن خبرته الرئيسية تركزت في مجال إدارة العمليات التشغيلية. كما شدد البنك على

متمناً كفاءته المهنية العالية وأدائه القيادي المتميز خلال فترة توليه منصب مدير عام بالتكليف، أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن تعيين فهد عثمان البدر إلى منصب مدير عام إدارة العمليات في البنك. ومن المقرر أن يقوم من خلال منصبه الجديد بقيادة فريق عمل تلك الإدارة من أجل رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات التشغيلية في KIB، مع توليه مهمة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ للحلول والبيئات التشغيلية، مساهماً بدوره كعنصر رئيسي ضمن الإدارة التنفيذية في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وقد أكد KIB أن البدر يتمتع حالياً بجميع المهارات والأدوات اللازمة التي تمكنه من قيادة هذه العملية بنجاح، فقد كان البدر قد انضم إلى فريق